

### جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
<p><u>اللجان المتعده:</u> * لجنة القطاعات الخدماتية. - لجنة التشريع العام. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة البنية الأساسية والبيئة. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة القطاعات الخدماتية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة الاتصالات. (مع طلب إستعجال النظر فيه : مذكرة في بيان موجب الإستعجال) * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.</p>	بتاريخ 2012/07/02	33

رئيس المجلس الوطني التأسيسي



مصطفى بن جعفر

جدول وثائق موجهة  
إلى  
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

03 / 4555

العدد الرتبسي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.		- للفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
02	- مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة الاتصالات.		
03	- شرح الأسباب.		
04	- تقرير حول طلب استعجال النظر في مشروع تنقيح وإتمام مجلة الاتصالات صادر عن وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	04	- هذا الجدول يلغي ويعوض الجدول عدد 03/4439 الصادر بتاريخ 25 جوان 2012.

السيد محمد الشاذلي  
محمد شاذلي  
الموضوع

تونس، في 30 جوان 2012

توصلت بالوثائق المذكورة اعلاه  
في.....

المعزز الوزير  
رئيس ديوان الوزير لدى رئيس الحكومة  
المكلف بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

20 12 / 33

المجلس الوطني التأسيسي الواردات
02 جويلية 2012
رمز الإدارة...../عدد

25 جوان 2012

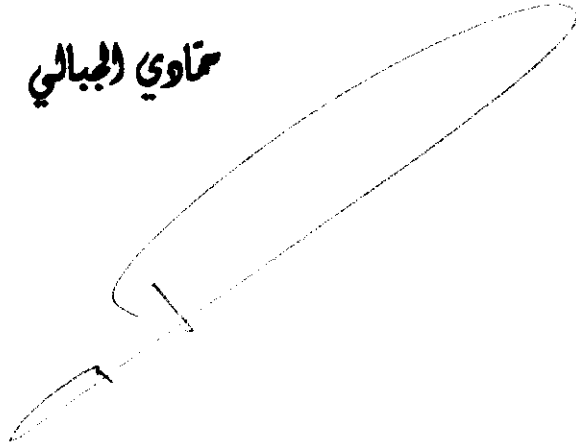


من رئيس الحكومة  
إلى  
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي  
تصرباروو

وبعد، فعلا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بتنقيح و إتمام مجلة الاتصالات، فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع استعجال النظر فيه.

رئيس الحكومة

سماوي الجبالي



20 12 / 33

المجلس الوطني التأسيسي الواردات
02 جويلية 2012
رمز الإدارة...../عدد

2012/33

المجلس الوطني التأسيسي الواردات
02 جويلية 2012
رمز الإدارة...../عدد

مشروع قانون

2012/33

## يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة الاتصالات

**الفصل الأول :** تلغى أحكام الفصل 28 مكرر والفقرة الثالثة من الفصل 57 والمطمة عدد 3 من الفصل 74 والفصل 75 من مجلة الاتصالات الصادرة بالقانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 كما تمّ تنقيحها وإتمامها بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 والقانون عدد 1 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وتعوض بما يلي:

**الفصل 28 مكرر (جديد):** يمكن تأجير فائض السعة من الموارد المتوفر على شبكات المرافق العمومية لفائدة مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات.

يتعين نشر العروض التقنية والمالية المتعلقة بتأجير فائض السعة من الموارد المذكورة بالفقرة الأولى من هذا الفصل وذلك بعد مصادقة الهيئة الوطنية للاتصالات.

يتم تأجير فائض السعة من الموارد المتوفر على شبكات المرافق العمومية بمقتضى اتفاقية تحدد الشروط التقنية والمالية للاستغلال وتحال نسخة من هذه الاتفاقية إلى الهيئة الوطنية للاتصالات للإعلام.

**الفصل 57 (فقرة ثالثة جديدة) :** وتتولى وزارتا الدفاع الوطني والداخلية كل فيما يخصها، وكلما كان استعمال التجهيزات الراديوية من شأنه أن يخل بمقتضيات الدفاع الوطني والأمن العام، البحث عن المحطات الخفية ومراقبة فحواها.

**الفصل 74 (مطمة عدد 3 جديدة) :** - في صورة عدم إذعان المخالف للأمر المشار إليه أعلاه، تتولى الهيئة الوطنية للاتصالات تسليط ختية مالية عليه، لا يتجاوز مقدارها 3% من رقم معاملاته المنجز خلال السنة المحاسبية المنقضية دون اعتبار الأداءات.

**الفصل 75 (جديد) :** تكون قرارات الهيئة الصادرة في مادة فض النزاعات المنصوص عليها بالمطمة الرابعة من الفصل 63 وطبق الإجراءات الواردة بالفصول 67 و68 و69 من مجلة الاتصالات معللة ويضفي عليها رئيس الهيئة وعند الاقتضاء نائبه الصبغة التنفيذية.

ويمكن للهيئة في حالة التأكد الكلي أن تأذن بالتنفيذ العاجل لقراراتها بصرف النظر عن الاستئناف.

وتبلغ هذه القرارات إلى المعنيين بواسطة عدل منقذ ويمكن الطعن فيها بالاستئناف أمام محكمة الاستئناف بتونس في أجل عشرين يوما من تاريخ التبليغ.

**الفصل 2 :** تضاف إلى مجلة الاتصالات الصادرة بالقانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 مطة 28 ومطمة 29 ومطمة 30 ومطمة 31 إلى الفصل 2 وفصل 31 ثالثا وفصل 31 رابعا وفقرة ثانية إلى المطمة عدد 3 من الفصل 74 وفصل 75 مكرر كما يلي :

## الفصل 2

**مط 28 :** - شبكة افتراضية للاتصالات الجوال : شبكة هاتف جوال لا تعتمد على طيف راديوي وبنية اتصالات خاصة بها.

**مط 29 :** - مشغل شبكة افتراضية للاتصالات الجوال : كل مشغل شبكة هاتف جوال لا يملك طيف راديوي وبنية اتصالات خاصة به، ويكتفي بشراء ساعات لدى مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ليتولى بيعها لحرافته.

**مط 30 :** - خدمة النفاذ إلى الأنترنات: خدمة تؤمن إيصال الأنترنات إلى العموم عبر شبكة عمومية للاتصالات.

**مط 31 :** - مزود خدمات النفاذ إلى الأنترنات : كل شخص طبيعي أو معنوي تتوفر فيه الشروط القانونية والترتيبية ويقوم بإسداء خدمة النفاذ إلى الأنترنات.

**الفصل 31 (ثالثا) :** تخضع إقامة واستغلال شبكة افتراضية للاتصالات الجوال لترخيص من قبل الوزير المكلف بالاتصالات بعد أخذ رأي الهيئة الوطنية للاتصالات. ويتم إبرام اتفاقية في الغرض مع مشغل الشبكة العمومية للاتصالات المعني. وتضبط شروط وإجراءات إسناد هذا الترخيص بمقتضى أمر.

يخضع إسناد الترخيص لدفع معلوم يتم ضبط مقداره بمقتضى الأمر المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

**الفصل 31 (رابعا) :** تخضع ممارسة نشاط توفير خدمات النفاذ إلى الأنترنات لترخيص مسبق من قبل الوزير المكلف بالاتصالات بعد أخذ رأي وزير الداخلية والهيئة الوطنية للاتصالات. وتضبط شروط وإجراءات إسناد هذا الترخيص بمقتضى أمر.

يخضع إسناد الترخيص لدفع معلوم يتم ضبط مقداره بمقتضى الأمر المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

**الفصل 74 (مط 3 فقرة ثانية) :** ويمكن للهيئة أن تأذن بنشر القرارات التي تسلط عقوبات على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات أو على مزودي خدمات الاتصالات، على نفقة من تسلط عليه الحكم وذلك بالصحف التي تختارها للغرض.

**الفصل 75 مكرر :** تعدّ القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي لا تدرج ضمن مهامها المنصوص عليها بالمط 4 الرابعة من الفصل 63 من هذه المجلة ، قرارات إدارية ، قابلة للطعن بتجاوز السلطة أمام المحكمة الإدارية.

2012/33
الجلس الوطني الاتحادي الواردات
02 جويلية 2012
رمز الإدارة...../عدد

شرح أسباب

2012/33

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال نموا متسارعا أدى إلى ظهور تكنولوجيات جديدة تقسم بتعدد الخدمات التي تتيحها وتنوع استخداماتها.

وسعيًا إلى ملائمة الإطار التنظيمي للتطورات التكنولوجية المذكورة، وعملا على مزيد تحرير قطاع الاتصالات على نحو يتناسب مع قواعد المنافسة ويمكن من الاستثمار في شبكات الاتصال ويعزز البنية التحتية للاتصالات ويساهم في الرفع من القدرة التشغيلية للقطاع، يقترح إدخال تعديلات على مجلة الاتصالات بهدف تيسير الإجراءات ذات العلاقة بمجال الترددات الراديوية ودعم صلاحيات الهيئة الوطنية للاتصالات من ناحية ومزيد تنظيم المتدخلين في سوق الاتصالات عبر وضع الإطار القانوني المنطبق على نشاط مزودي خدمات النفاذ إلى الأنترنات والإطار القانوني المنظم لنشاط مشغلي الشبكات الافتراضية، إضافة إلى وضع أحكام تمكن من إحكام استغلال البنى التحتية الاتصالية التابعة لمختلف المرافق العمومية وفق ما تقتضيه القواعد السليمة للمنافسة.

#### - على مستوى الإجراءات ذات العلاقة بمجال الترددات الراديوية

حرصا على تيسير الإجراءات المتعلقة بإسناد الترددات الراديوية الراجعة بالنظر إلى الوكالة الوطنية للترددات، يقترح تنقيح الفصل 57 من المجلة والمتعلق بالرقابة على التجهيزات الراديوية بهدف التمييز بين التجهيزات التي يتم استغلالها من قبل وزارتي الدفاع الوطني والداخلية والتي تدخل ضمن مشمولات الرقابة الراجعة للوزارتين المذكورتين وبقية التجهيزات الراديوية الخاضعة لرقابة الوكالة الوطنية للترددات. وهو إجراء من شأنه أن يضمن نجاعة تدخل الهياكل المذكورة.

#### - على مستوى تدعيم صلاحيات الهيئة الوطنية للاتصالات

1- إن الإجراءات الجزرية التي خولها الفصل 74 للهيئة، أضحيت بعد التطور الذي شهده قطاع الاتصالات غير كافية (غير ردية بالقدر اللازم) لقيام الهيئة بالمهام الموكولة إليها لا سيما تلك المتعلقة بمراقبة احترام الالتزامات الواردة بالأطر التشريعية والترتيبية، لذلك يقترح :

- الترفيع في سقف الخطية المالية التي يمكن تسليطها على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الاتصالات المخالفين للتشريع والتراتب الجاري بها العمل في القطاع من نسبة 1% إلى نسبة 3% من رقم المعاملات المنجز كما تم التصريح به في السنة السابقة دون اعتبار الأدعاءات، علما وأن هذه النسبة تم اقتراحها على ضوء نتائج دراسة تم إعدادها حول سوق الاتصالات في تونس إضافة إلى اعتمادها في العديد من النظم المقارنة على غرار فرنسا.

- تمكين الهيئة من الإذن بنشر القرارات المتعلقة بتسليط عقوبات على المزودين والمشغلين المخالفين على نفقة من تم تسليط العقوبة ضده في الصحف التي تعينها الهيئة وذلك على غرار ما هو معمول به لدى مجلس المنافسة.

2- في إطار السعي إلى إرساء مناخ تنافسي سليم بين مختلف المتدخلين في مجال الاتصالات، عملت الهيئة منذ إحدائها في إطار مشمولاتها الحكومية، على فض النزاعات الناشئة بين المتدخلين المذكورين. وتكتسي القرارات التي تصدرها الهيئة في هذا المجال وفي غالبية الحالات، صبغة متأكدة تهدف إلى الوقف الفوري للممارسات التي تخل بقواعد توازن سوق الاتصالات. غير أن استئناف هذه القرارات من قبل المعنيين بها، يفقدها نجاعة التدخل ضرورة أنه يوقف تنفيذها حتى تبت محكمة الاستئناف فيها.

كما أن الصبغة العامة التي وردت عليها صياغة الأحكام المتعلقة بقرارات الهيئة، أدت إلى تنازع الاختصاص بين المحكمة الإدارية والمحاكم العدلية (محكمة الاستئناف)، نتج عنه طول نشر القضايا وتعطيل تنفيذ قرارات الهيئة، لذلك أصبح من الضروري التمييز بين قرارات الهيئة التي تصدرها في إطار اختصاصها الحكمي المنصوص عليه بالمطلة الرابعة من الفصل 63 من المجلة، والقرارات التي تصدرها في إطار اختصاصها التعديلي على غرار دراسة العروض التجارية، إسناد وحجز الأرقام، المصادقة على عروض الربط البيني...، والتي تعد قرارات ذات صبغة إدارية تختلف في نظامها القانوني عن القرارات الحكومية من حيث الصبغة التنفيذية وطرق الطعن.

علما وأن هذا التمييز تم تكريسه عن طريق القضاء الإداري والقضاء العدلي في بعض الحالات التي تم عرضها على الهيكلين القضائيين.

وفي هذا الغرض، يقترح تنقيح الفصل 75 من المجلة لتمكين رئيس الهيئة من الإذن بالنفاذ العاجل بالنسبة لبعض القرارات التي لا تحتتمل التأجيل وذلك على غرار ما هو معمول به لدى مجلس المنافسة، وإضافة فصل 75 (مكرر) يكرس التمييز بين القرارات الصادرة عن الهيئة كما هو مبين أعلاه.

## - على مستوى تنظيم المتدخلين في سوق الاتصالات

1- نظرا لل صعوبات التي تمت معاينتها على مستوى نشاط مزود خدمات الأنترنات والتي كان لها انعكاس سلبي على نوعية الخدمات التي يتم توفيرها للعموم إلى جانب عدم وجود آلية واضحة لمراقبة مزودي خدمات الأنترنات وحماية مستعملي شبكات الاتصالات، يقترح إخضاع هذا النشاط إلى ترخيص مسبق من قبل الوزير المكلف بالاتصالات بعد أخذ رأي الهيئة الوطنية للاتصالات، على أن يتم ضبط شروط وإجراءات هذا الترخيص بمقتضى أمر.

2- أفرزت التطورات التكنولوجية ظهور أنواع جديدة من الشبكات غير المادية التي تعتمد موارد الشبكات المادية العادية لتوفير خدماتها لحرافئها، وهي الشبكات الافتراضية.

ونظرا لضرورة مواكبة متطلبات هذه التطورات التكنولوجية، واعتبارا وأن مجلة الاتصالات لم تفرد هذا النوع من الشبكات بأحكام خصوصية، يقترح إدراج فصل ضمن القسم الأول من الباب الثالث المتعلق بإقامة وتشغيل الشبكات، للتصيص على هذا النوع من الأنشطة مع إخضاعها إلى ترخيص مسبق من قبل الوزير المكلف بالاتصالات بعد أخذ رأي الهيئة الوطنية للاتصالات مقابل دفع معلوم، على أن يتم ضبط شروط وإجراءات هذا الترخيص بمقتضى أمر.

### - على مستوى الاستعمال المشترك للبنى التحتية الاتصالية

نظرا لما توفره الشبكات الراجعة لمختلف المرافق العمومية من موارد اتصالات التي تساهم في صورة استعمالها في الرفع من نسبة التغطية وجودة الخدمات على كامل تراب الجمهورية، على غرار الشبكات الراجعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة تونس للطرق السيارة،

واعتبارا وأن الموارد المذكورة هي بالأساس موارد اتصالات يخضع استعمالها إلى مجلة الاتصالات على مستوى مراقبة العروض وملائمتها لقواعد المساواة بين مختلف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات، يقترح تنقيح الفصل 28 مكرر من هذه مجلة بهدف تمكين كل مرفق عمومي من تأجير فائض السعة المتوفر على شبكته بعد استغلال الموارد اللازمة لحاجياته، لفائدة مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات على أن يتم تعديل العروض الخاصة بهذه الموارد من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات.

ذلك هو موضوع مشروع النص المعروض.



المجلس الوطني التأسيسي السياسات
02 جويلية 2012
رمز الإدارة...../.....

## تقرير

## حول طلب استعجال نظر

## في مشروع تنقيح وإتمام مجلة الاتصالات

يندرج مشروع تنقيح وإتمام مجلة الاتصالات في إطار العمل على تعزيز الآليات القانونية الكفيلة بضمان قواعد المنافسة السليمة بين مختلف المتدخلين في سوق الاتصالات ودعم البنى التحتية للاتصالات وحسن استغلالها على النحو الذي يساهم في تطوير شبكات الاتصالات ذات التدفق العالي ودفع الاستثمار والرفع من القدرة التشغيلية للقطاع.

وفي هذا الصدد يقترح المشروع المعروض تعزيز آليات ضمان منافسة سليمة بسوق الاتصالات عبر تدعيم صلاحيات الهيئة الوطنية للاتصالات بوصفها الهيكل التعديلي في سوق الاتصالات، إلى جانب ضبط النظم القانونية لمختلف المتدخلين في سوق الاتصالات على غرار مشغلي الشبكات الافتراضية ومزودي خدمات النفاذ إلى الأنترنت، بما يوضح مجال تدخل كل منهم ويضمن جودة تدخلهم.

إضافة إلى إتاحة الاستعمال المشترك للبنى التحتية للاتصالات بما يساهم في الرفع من نسبة التغطية وجودة الخدمات على كامل تراب الجمهورية، على غرار الشبكات الراجعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة تونس للطرق السيارة.

واعتبارا وأن هذا المشروع يندرج في إطار الإصلاحات القطاعية التي تم اقتراحها للإنتفاع برنامج ميزانية الدعم، الممول من قبل جملة من المؤسسات المالية المانحة (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، البنك الإفريقي للتنمية)،

ونظرا وأن هذا البرنامج يقتضي أن تتم المصادقة على الإصلاحات المقترحة من قبل السلط الوطنية المختصة في أجل لا يجب أن يتجاوز موفى شهر جويلية 2012، كشرط أساسي للإنتفاع بموارد هذا البرنامج،

إضافة إلى ارتباط هذا المشروع ببرنامج الحكومة خاصة فيما يتعلق بالاستعمال المشترك للبنى التحتية للاتصالات،

لهذه الأسباب، تم اقتراح المشروع المعروض لاستعجال النظر فيه من قبل المجلس الوطني التأسيسي وفق ما يتيح نظامه الداخلي.